

التَّحْرِيمُ وَالْإِفَادَةُ

فِي النَّظَرِ فِي لَفْظِ حَدِيثِ عِبَادَةِ

«إِلَّا أَنْ تَرَوْا مَعْصِيَةً»



مَوْمَنُ الدُّرُورِ

تَأْلِيفُ

أَبِي مُحَمَّدٍ

مَمْدُوحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَدِيرٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَاجِعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

أَبُو يَحْيَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ

التحرير والإفادة

فى النظر فى لفظ حديث عبادة

((إلا أن تروا معصية))

تأليف

أبى محمد

ممدوح بن محمد بدير

راجع له وقدم له فضيلة الشيخ

أبو يحيى محمد بن عبده

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

حقوق الطبع محفوظة ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه
بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي
أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه .
ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف .

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

رقم الإيداع



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فضيلة الشيخ محمد بن عبده

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، وبعد ..

فهذه رسالة تتعلق بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه "بَايَعَنَا - يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا ، وَعُسْرِنَا ، وَيُسْرِنَا ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا ، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ" ، وهو في "الصحيحين" وغيرهما .

فتبين من هذا الحديث - وغيره من الأحاديث الكثيرة - حرمة منازعة ولاية الأمور في حكمهم بأي نوع من أنواع المنازعة بإجراء انتخابات ، أو الجهر عليهم بالعيوب - ، وتأليب الناس عليهم بلسان أو بمقال ، أو بثورة ، أو بغير ذلك ، إلا في حالة واحدة وهي الكفر البواح الواضح الذي فيه برهان واضح .

فلا يسوغ للمقلد أن يفتي بكفره ؛ لقوله ﷺ : "عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ" ، والعامّة الذين هم أهل التقليد ليسوا من أهل النظر في البرهان أصلاً .

وكذلك يكون هناك قدرة حتى لا ينقلب المنكر إلى ما هو أنكر .

وفي هذا الحديث أن المعاصي التي هي ليست بكفر لا يسوغ منازعة الحاكم من أجلها ؛ لأن النبي ﷺ خص الكفر بأنه هو وحده المسوّغ للمنازعة لو اجتمعت باقي الشروط المذكورة .

ولا يفهم من هذا أني أحمل الناس على توطين الأنفس على مداومة سلطة التغلب المفسدة لحال البلاد والعباد ، بل يجب السعي دائماً لإزالة المفاصد عند الإمكان حتى لا تكون الإمارة كالكرة يتقاذف بها بين الأمراء الظلمة الفسقة ، وذلك بأمر حاصلها :

اتخاذ الأسباب الواردة في السُّنة ، والتي قال بها العلماء والأئمة من سلف الأمة فمن تبعهم ، لا بما يقول الثوريون من سفهاء الأحلام حدثاء الألسن الذين ملئت الأرض من ضجيجهم وعجيجهم فساداً ودماراً وخراباً وتحريفاً للمنهج السلفي الصافي ، والذي منها - أعني قول الأئمة وسلف الأمة في إزالة الفساد بكامله - :

نصح الحكام بالرفق واللين والحكمة والموعظة الحسنة بإرسال الخطابات وتنبية المقربين منهم أن ينصحوهم ، ونحو ذلك ...

ومنها : الدعاء له ولبطائه أن يصلح الله حالهم ويرشدهم إلى الصواب والسداد في أمور الرعية ، كما بيته في كتابي " غصة الخوارج المارقين في بيان منزلة الدعاء للأمراء والسلاطين " .

ومنها : نهي الناس عن الخروج على حكامهم والثورة عليهم ، ونهيهم عن النصيح لهم إلا سراً ، والنهي عن عيب الحكام أمام العامة ، أو سبهم ، أو لعنهم ، وافتعال ما يوغر صدور الناس على حكامهم وصدور الحكام على رعيته ؛ كالتشهير بأخطائهم على المنابر وفي المجالس .

فكل ذلك يجعل بأس الأمة بينها شديد بين الراعي والرعية والعكس .

ثم فيه من توابع الضرر والفساد ما لا يخفى على حصيف ولا غير حصيف .

ومنها : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للناس فيما بينهم دون لصق الإشاعات والافتئات على الحكام والأمراء ، فإن القيام بذلك يهدئ من نفوس الأمراء ، ولا يندفعون إلى الظلم وحطم الرعية بعضها ببعض وقهرهم والتضييق عليهم في أمور دينهم أو دنياهم أو كلاهما معاً .

ومنها : حث الناس على الصبر عليهم ، وقد تواترت الأخبار بالأمر بذلك عن رسول الله ﷺ وأصحابه وأئمة أهل السنة قديماً وحديثاً ، كما بيناه في شرح " شرح السنة " للبرهاري رحمه الله ، و " المزني " ، و " عقيدة المسلم الصغير " ، و " التوضيحات الجلية في بيان عقيدة أهل السنة " ، وغير ذلك مقرر مع ذكر دلائله .

ومنها : تهدئة الناس في الفتن ...

وقد قال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ (الأعراف: ١٣٧) .

فلما صبروا مكن الله لهم وأزال الظلم والفساد والاستبداد وأورثهم أرضهم وديارهم .

ومنها : عقد الندوات والمحاضرات ؛ لأمرين :

الأول : نشر هذا المنهج السلفي الذي أشرنا إليه لتثيته في قلوب الناس وحملهم عليه بإظهار دلائله ومزاياه ، وإبراز طريقة السلف من الصحابة والتابعين مع

حكامهم .

والأمر الثاني : تعرية ما يفعل الحزبيون - بل أهل البدع جميعاً - الذين آخر أمرهم منازعة الحكام وإظهار السيف في الأمة - وإن اختلفوا فيما بينهم - ، وجعل الأمة بأسها بينها شديد

وتعرية ما عليه الخوارج وكشف زيفهم وتلييسهم وتدليسهم ومن تأثر بهم ، سواء كان في سيرهم أو منهج استدلالهم من كذب وتشويش وغير ذلك على المنهج الصافي منهج أهل السنة وأهله .

فإن القيام بمثل ما ذكرت هو أقوى وأسرع الأساليب في إزالة الظلم والغلبة والطغيان والاستبداد والسيف الذي يكون عند الأمراء نحو الرعية .

وإذا نظرت إلى ما قام به أحمد بن حنبل رحمته الله ومن استجاب له مما ذكرت نحو أمراء يبدلون الملة ويزيفون منهج أهل السنة ويظهرون مذهب الجهمية ، حتى أيد الله تعالى وهياً الخليفة المتوكل فأزاح الله به الباطل وأظهر به الحق ، ومذهب أهل السنة ومكّن لهم ، والناظر في زماننا يجد مثله في شأن شيوخ الدولة السعودية وشيوخ الدولة المصرية الذين كانوا أكثر تمكيناً في الأمة ، ماذا حصل هؤلاء لبلادهم ؟ وكيف كان هؤلاء نكبة على بلادهم وبلاد غيرهم ؟ فكم خربت من دول وشتت شملها ، وكم من سجين وقتيل وعرض متتهك ، ولا يزال البُله يرفعون الرأس بهم وبأقوالهم ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

وإن كانت عين الهوى عمياء ، والناظر بعين الثورين وأصحاب القلوب المريضة المعلقة بالدنيا والكراسي يجد غير ما أقول ، والناظر بعين البصيرة في دلائل

الكتاب والسُّنَّة وأقوال سلف الأمة يعي ما أرشدت إليه ويرفع الرأس به ، بَصَّر الله المسلمين بدينهم وعصمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن .

وقد وردت رواية - في غير الصحيح - في طرق هذا الحديث : " ... إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً بَوَاحًا " ، تعلق بها أهل التلبيس على منهج السلف .

وأرادوا حمل الكفر على المعصية ، فقالوا : معصية يخرج بها على الأمرء . سواء كانت كفرًا أو معصية ، وهو مذهب الخوارج التكفيريين قولاً واحداً .

وكان أولئك القوم يقولون ما تفرَّس به علي بن أبي طالب عليه السلام في الخوارج حينما قالوا له : " لا حكم إلا لله " ، فقال : " أما إنه لا حكم إلا لله ، إلا أنهم يقولون : " لا إمرة " ، فلا تغتر بقول رجل يقول من قول خير البرية ، أو يرفع المصاحف ، أو يقول : " لا حكم إلا لله " ، أو الشريعة ، أو الشرعية ، ما لم يكن منهجه موافقاً لمنهج سلف الأمة ، فلا يستخفَّنك الذين لا يوقنون ؛ لأن أي أمير سيعصي ولا بد ^(١) ، وبالتالي سيخرجون على أي أمير ولو كان ما كان .

فأخرج ابن أبي شيبة (٥٥٧/٧) بسندٍ صحيحٍ عن عاصم بن ضمرة ، قال : " إن خارجة خرجت على حكم فقالوا : لا حكم إلا لله ، فقال علي : إنه لا حكم

(١) وقد قال رسول الله ﷺ عن الله تعالى : " يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار ... " كما في صحيح مسلم (٢٥٧٧) .

وكما قال رسول الله ﷺ : " والذي نفسي بيده لو لم تذنّبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم " . أخرجه مسلم (٢٧٤٩) .

إلا الله ، ولكنهم يقولون : لا إمرة ، ولا بد للناس من أمير بر أو فاجر ، يعمل في إمارته المؤمن ويستمتع فيها الكافر ، ويبلغ الله فيه الأجل ” .

وفي رواية مسلم (١٠٦٦) لما قالت الحرورية : ” لا حكم إلا لله ” ، قال علي عليه السلام العالم الرباني ذو الفراسة : ” كلمة حق أريد بها باطل ” ، ثم ذكر وصف رسول الله ﷺ للخوارج وكلماتهم اليوم هي كلماتهم بالأمس مع تعديل في بعض الألفاظ .

أما رواية : ” إلا أن تكون معصية ” هذه فهي من ناحية الأسانيد للطاعن في صحة سندها وجه ، يبينه أخونا / ممدوح في رسالته عند مناقشته للأسانيد ، وللطاعن في متنها وجه ؛ إذ فيها تجويز الخروج على الحكام لمعاصيهم .

والأحاديث متواترة عن النبي ﷺ في الأمر بالصبر على جور الأئمة وعدم خلع اليد من الطاعة ولو كان الأمير عبداً وحشياً ومجدعاً وظالماً وآكلاً للمال وضارباً للظهر مستأثراً بالأموال والدنيا، لما في الصبر عليه من تحقيق مصالح ودرء مفسدات .

وكذلك الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا كثيرة جداً ذكرناها في غير هذا الوطن ، وكذلك أفعال الصحابة حيث صبروا على مثل الحجاج بن يوسف الثقفي ويزيد بن معاوية وعبيد الله بن أبي زياد وعبد الملك بن مروان ومروان بن الحكم وغيرهم كثير . (١)

ومنهم من حرق الكعبة واستحل القتال فيها ، ومنهم من لعنه الله

(١) باستثناء ما حصل من بعضهم مما أدى إلى مفسدة لا مصلحة دين ولا دنيا ، وهذا يعرفه من شم رائحة العلم .

ورسوله ﷺ وهو في صلب أبيه

ثم إجماع نقله غير واحد من أهل العلم على حرمة منازعتهم لظلمهم ؛ منهم النووي وابن بطال والرملي وأبو بكر بن مجاهد والحافظ في " التهذيب " ، ونقلها البخاري قبل هؤلاء عقيدة أكثر من ألف شيخ من شيوخه ، وقبلهم جميعاً أقوال الصحابة مقتضية للنهي عن منازعتهم ، ثم الصابوني وابن بطال - في زمن ابن حزم الذى شغب بقوله الخطأ كل متعسف جهول - ، ثم آخرون عدد كبير من أهل العلم قبل ابن حزم وفي زمنه وبعده نقلت نصوص أقوالهم في غير هذا الموطن ، فبدلاً من أن يقول - ذاك المفتون - أن المقصود بـ " إلا أن تكون معصية بواحاً " المقصود بالمعصية هنا الكفر وينزاح النزاع .

إذ به يقول : " إلا أن تروا كفراً بواحاً " أي : إلا أن تروا معصية ، فقال : يخرج على الحكام بالمعاصي إذا عصوا !! ضربوا نصوص الوحي بعضاً ببعض ، فلا تحرير في سند ومراعاة للقواعد الحديثية ، ولا تحرير في متون ، ولا مراجعة أقوال الأئمة ومنهج السلف ، ولا مراعاة إجماع في المسألة من أكثر من أحد عشر إماماً من فحول العلماء وأساطين الأئمة .

ولا فهماً وحكمة يستفيدها من النصوص والواقع ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .
ثم يأتي عجير وبُجير وكُسير والرابع الذى ليس فيه خير يقول بقول هذا المسكين فيحمل المسكين أوزارهم وأوزار من تبعه وتبعهم ، وليستلن يوم القيامة عما كانوا يفترون ، وإذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة .

والحاصل أن قول النبي ﷺ : " إلا أن تكون معصية بواحاً " - إن صحت -

فمعناها : إلا أن تروا كفراً بواحاً ، فالمقصود بالمعصية الكفر ، فلا يجوز الخروج على الحاكم إلا إذا رأينا كفراً بواحاً ، وعندنا من الله فيه برهان يقول به العلماء ، وثم قدرة على التغيير ، ثم لا يخرج عليه من أجل دنيا أصلاً .

وقد جلى أخونا / ممدوح - بارك الله فيه - التحرير في هذه اللفظة ، وراجعت عمله معه فألفيته نافعاً ، أسأل الله تعالى أن يوفقه لمزيد من المواصلة في طلب العلم والدعوة إلى الله تعالى إنه على كل شيء قدير .

كما نسأله سبحانه أن يجعل أعمالنا خالصة صواباً لا لحظ نفس من نيل غرض دنيوي ، ولا للتشفي من أحد ، ولا لحب الظهور ، إنه كريم مجيب .
وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه

أبو يحيى محمد بن عبده

بلطيم . كفر الشيخ . مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِن بِرَحْمَتِكَ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله تعالى فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم .

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران) .

﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء) .
﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (الأحزاب) .

وبعد ..

فإن أصدق الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة .

ثم أما بعد ..

فإن الله تعالى وله الحمد لم يخل الأرض من قائم له بحجة ، وداع إليه على

بصيرة ، لكي لا تبطل حجج الله وبياناته ، أولئك هم الأقلون عدداً الأعظمون عند الله قدراً ، هجم بهم العلم على حقيقة الأمر ، فاستنالوا ما استوعره المترفون ، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون ، صحبوا الدنيا بأبدانهم ، قلوبهم معلقة بالمحل الأعلى آه آه شوقاً إلى لقائهم ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا والحال على ما وصفنا ، فواجب إذًا على كل مكلف ذي عقل سليم مطلق من إفسار الشهوات الحيوانية والشهوات الشيطانية أن يبذل جهده ويستفرغ وسعه في تحصيل الفوز بالنعيم الأبدي ، والنجاة من العذاب السرمدي .

ومن المعلوم الواضح عند كل ذي بصيرة أن ذلك لا يحصل إلا بتزكية النفس وتطهيرها من الأدناس الطبيعية ، والأخلاق البهيمية ، وذلك منحصر في أمرين لا ثالث لهما ، وهما العلم النافع ، والعمل الصالح .

لكن الناس مختلفون في ذلك اختلافاً كثيراً ، ومتباينون فيه تبايناً شديداً ، فكل قوم يدعون أن ما هم عليه من القول والعلم هو الحق المؤدي إلى طهارة النفس وتزكيتها ، وأن ما سوى ذلك باطل مضر بصاحبه ، وقيمون على ذلك دلائل من آرائهم وبراهين من أفكارهم ، ويدعي خصومهم مثل ذلك ، ويعارضونهم بمثل ما ادعوه لأنفسهم وعارضوا به خصومهم ، فكل بكل معارض ، وبعض ببعض مناقض ، وما كان هذا سبيله فليس فيه شفاء غليل ولا برء عليل ، وإذا كان ذلك كذلك لم يبق أمر يقصد إليه ولا شيء يعول عليه إلا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

وُسْنَةُ الرسول الكريم ﷺ المؤيد بالدلائل الواضحات والمعجزات الباهرات

التي يعجز كل أحد من البشر عن معارضتها والإتيان بمثلها .

فأما الكتاب العزيز ، فإن الله تعالى تولى حفظه بنفسه ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ١ ﴾ (الحجر) .

فظهر مصداق ذلك مع طول المدة ، وامتداد الأيام ، وتوالي الشهور وتعاقب السنين ، وانتشار أهل الإسلام ، واتساع رقعته .

وأما السُّنة فإن الله تعالى وفق لها حفاظاً عارفين ، وجهابذة عالمين ، وصيارفة ناكدين ، ينفون عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فتنوعوا في تصنيفها ، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة حرصاً على حفظها وخوفاً من إضاعتها .^(١)

ومن هذا المنطلق استعنت بالله سبحانه وتعالى في تحقيق اللفظ الذي جاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه في عدم منازعة الحكام في ولايتهم إلا أن يحصل منهم الكفر البواح .

فقد جاء في بعض طرقه : "إلا أن يأمر بك بمعصية الله بواحاً" ، وفي بعضها : "إلا أن يأمر بك بإثم بواحاً" .

فأراد بعض المقلدين الذين ليس لهم أن يتكلموا في دين الله ﷻ أن يحمل لفظ "الكفر" الذي هو في رواية "الصحيحين" على لفظ "المعصية" الذي هو خارج "الصحيحين" .

(١) نقلته من كتاب الإمام المزي "تهذيب الكمال" (١/١٤٥) .

فيسوغ لنفسه ولمن على شاكلته للخروج على حكامهم .

وقد جهل هذا المقلد ومن كان على شاكلته الأحاديث التي قد بلغت حد التواتر في الصبر على جور الأئمة وإن جاروا وفسقوا وأخذوا الأموال وضربوا الظهور ، ومع ذلك أمرنا النبي ﷺ بالصبر على هذا الجور والظلم الذي يحصل منهم ، فإن قلنا أن الكفر في هذا الحديث هو المعصية ، كيف تجمع بينها وبين أحاديث الصبر على جور الأئمة ؟!

ومما يدل على قلة عقل هذا المقلد - الذي يسير كالبهيمة إذا انقادت بين جنادل ودعاثر ولا تبالي لأن الأمر ليس لها - أنه قد جاء في نفس الرواية التي يستدل بها حتى يكشف الله ﷻ جهلهم - ولكنهم لا يبصرون - ، جاء في هذه الرواية أن النبي ﷺ قال : " اسمع وأطع في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك إلا أن يكون معصية " .

كيف يجمع هذا المقلد الجاهل الذي يريد أن يسوغ لنفسه أن الحاكم إن عصى فلا سمع له ولا طاعة ويجب الخروج عليه بأن النبي ﷺ يقول : " إلا أن تكون معصية " ، كيف تجمع يا مقلد بين أكل الأموال وضرب الظهور وبين قوله : " إلا أن تكون معصية " ؟!

والله لا أجد لك مثلاً إلا كما قال النبي ﷺ : " المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور " ، أخرجه البخاري (٥٢١٩) ، ومسلم (٢١٢٩) .

فأنت أيها المقلد الأعمى تريد أن تتزين وتتكلم بكلام أهل العلم وأنت لست من أهل العلم ولا من طلاب العلم !!

يمكن أن تجمع بينهما ولكن على مذهب الخوارج الذين يكفرون الحاكم وغيره بهذه الأفعال وبغيرها !!

أما أهل السُّنَّة - حفظهم الله - فهم يقولون بأن الحاكم المسلم إذا فعل ما فعل من المعاصي وإن كانت من الكبائر ما لم يأتي بمكفر أو يستحل هذه المعاصي فإنه يصبر عليه ، ولا يخرج عليه ، ويدع له ، فإن أمر بهذه المعصية فلا سمع ولا طاعة في هذه المعصية ، ولا ينزع يداً من طاعة .

أما إن كفر الحاكم فلا ولاية له على المسلمين ، بل يسعون في إزاحة هذا الحاكم الكافر ، مع مراعاة ضوابط وشروط الخروج عليه بجوار الكفر البواح التي سيأتي بيانها إن شاء الله .

ولكن ما ميزان الكفر الذي إذا فعله الحاكم جاز الخروج عليه ، فقد يرى البعض هذا كفر والبعض لا يراه كفراً ؟

المقصود بالكفر هنا هو الكفر البواح الذي لا يوجد فيه تأويل ، ولا يعرف ذلك سوى العلماء ، فلا ينطق الرويضة بهذا حتى لا يضلوا ويضلوا .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :

« ولهذا قيّد النبي ﷺ ذلك بقوله : « كفراً بواحاً » ليس فيه احتمال ، كما لو رأيت يسجد للصنم ، أو يسب الدين ، أو رسوله ﷺ ، أو ما أشبه ذلك » . (١)

ثم إننا لو سلمنا جدلاً بأن الحاكم إذا فعل ما يجب كفره بعد أن تقيم عليه

(١) انظر : « شرح الأربعين النووية » (١٢٢) .

الحجة وتبين له المحجة التي يكفر من خالفها ^(١) ، أنه لا يجوز الخروج عليه إلا بشروط إذا تخلف منها شرط فلا نسعى في الخروج حقناً للدماء وتسكين الدهماء ، فمن هذه الشروط الكفر البواح الذي فيه من الله برهان ، والقدرة التي نستطيع من خلالها أن نغير هذا الحاكم الكافر ، وهذا الذي أشار إليه الإمام أحمد بن حنبل رحمته .

فقد رَوَى علي بن موسى قال : سمعت حنبلاً يقول في ولاية الواثق : "اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله ، أبو بكر بن عبيد ، وإبراهيم بن علي المطبخي ، وفضل ابن عاصم ، فجاءوا إلى أبي عبد الله ، فاستأذنت لهم ، فقالوا : يا أبا عبد الله ؛ هذا الأمر قد تفاقم وفشا ، يعنون إظهاره لخلق القرآن وغير ذلك ، فقال لهم أبو عبد الله : فما تريدون ؟ قالوا : أن نشاورك أنا لسنا نرضى بإمرته ، ولا سلطانه ، فناظرهم أبو عبد الله ساعة ، وقال لهم : عليكم بالنكرة بقلوبكم ، ولا تخلعوا يداً من طاعة ، ولا تشقوا عصا المسلمين ، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم ، انظروا في عاقبة أمركم ، واصبروا حتى يستريح برٌّ أو يستراح من فاجر . ودار في ذلك كلامٌ كثيرٌ لم أحفظه ومضوا ، ودخلت أنا وأبي على أبي عبد الله بعدما مضوا ، فقال أبي لأبي عبد الله : نسأل الله السلامة لنا ولأمة محمد ﷺ ، وما أحب لأحد أن يفعل هذا ، وقال أبي : يا أبا عبد الله هذا عندك صواب ، قال : لا ، هذا

(١) وفي حالة إقامة الحجة على الحاكم ، يراعى الشخص الذي يبينه له الأدب معه والرفق والتلطف في الكلام ، كما فعل أبو شريح العدوي رضي الله عنه حينما قال للأمير : "إئذن لي أيها الأمير أن أحدثك قولاً قام به النبي ﷺ الغد من عام الفتح" . البخاري (١٠٤) ، ومسلم (١٣٥) .

خلاف الآثار^(١) التي أمرنا فيها بالصبر ، ثم ذكر أبو عبد الله قال : قال النبي ﷺ :
 «إِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ ، وَإِنْ وَإِنْ فَاصْبِرْ» فَأَمَرَ بِالصَّبْرِ^(٢) .

فما الذي جعل الإمام أحمد رحمه الله ينهى الناس عن نزع اليد من الطاعة وأمرهم بالصبر على ما هم عليه وعليهم النكرة بالقلوب إلا أنه لم يكن لديهم قدرة مع أن الفعل الذي تلبس به الحاكم فعل كفر ألا وهو القول بخلق القرآن .

وأقوال العلماء كثيرة جداً في الصبر على جور الحكام وإن جاروا وفسقوا ، إلى غير ذلك من أنواع الفسق ، وليس المقام مقام بسط ذكر لأقوالهم ، وإنما المقصود من هذا البحث هو التنبيه على اللفظة التي جاءت في بعض طرق هذا الحديث - أي حديث عبادة رحمه الله - .

وقد راجعت هذا البحث مع شيخنا محمد بن عبده - حفظه الله وبارك فيه - فنصحني بأشياء وعدّل لي أشياء فجزاه الله عنا خيراً وثبته على الطريق المستقيم الذي خطه النبي ﷺ لأصحابه رضوان الله عليهم .

(١) وفي هذا رد على من يقول : أن العلة من عدم الخروج على الحكام هي حقن الدماء وتسكين الدهماء وعدم نشر الفتن بين الناس وغير ذلك ، فإذا انتفت هذه العلة جاز الخروج على الحاكم . ولكن هذا جهل بالدين وافتراء عليه والقول فيه بغير علم ، فإن الإمام أحمد رحمه الله قال : « هذا خلاف الآثار » ، أي هذا خلاف ما جاءنا عن النبي ﷺ وعن أصحابه رحمه الله وعن التابعين رحمهم الله تعالى .

(٢) انظر : « السنن » لأبي بكر الخلال (١/١٣٣) .

وأسأل الله أن يجزي مشايخ أهل السُّنة الذين ابتلوا أشد البلاء فى إعلاء هذا المنهج الذى تستقيم به حياة الناس فى هذه الدنيا من الفتن وغيرها .

وأسأل الله أن يتقبل منا هذا العمل وأن يجعله فى ميزان حسناتنا يوم القيامة ، وأن يثبت قلوبنا على دينه وإخواننا من طلبة العلم ، وأن يبارك لنا فى آباءنا وأمهاتنا وأزواجنا وأولادنا وإخواننا إنه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل .
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

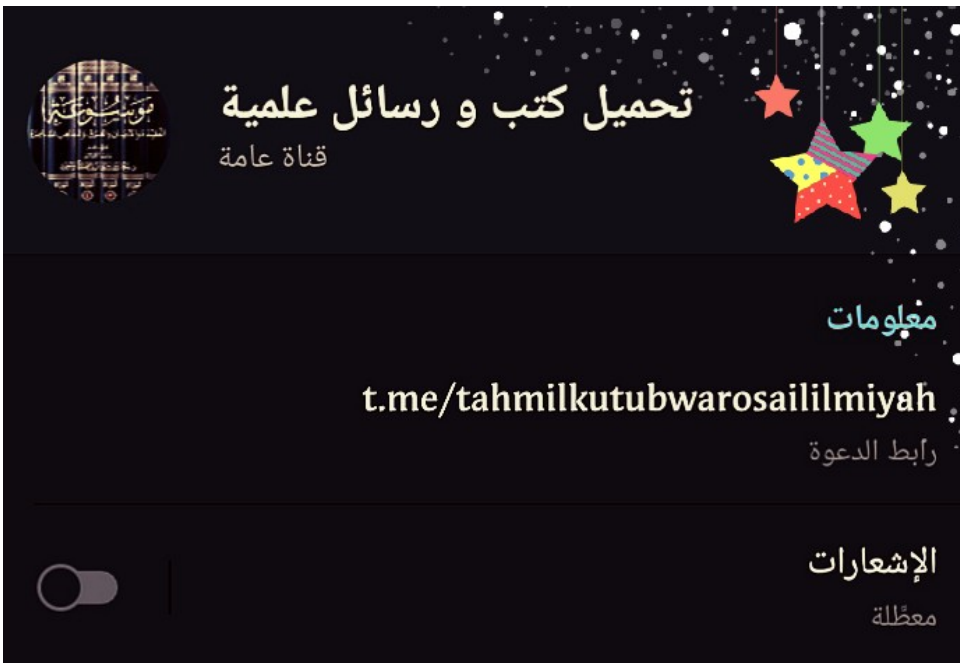
كتبه

ممدوح بن محمد بدير

الفصل الأول

تحرير لفظة

((إلا أن تكون معصية لله بواحاً))



تحرير لفظة ((إلا أن تكون معصية لله بواحاً)).

روي هذا الحديث عن عبادة ، جنادة بن أبي أمية ، والوليد بن عبادة .

أولاً : رواية جنادة بن أبي أمية .

فرواه عنه جماعة ، وهم بسر بن سعيد ، وحيان أبي النضر ، ويحيى بن أبي كثير ، وعمير بن هاني ، ومجاهد ، وخديج بن صومي الحميري .

أولاً : رواية بسر بن سعيد .

فقد أخرج البخاري (٧٠٥٥ ، ٧٠٥٦) ، ومسلم (١٤٧٠ / ٣) من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن جنادة بن أبي أمية ، قال : دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا : أصلحك الله ، حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ ، قال : دعانا النبي ﷺ فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا : ((أن بايعنا على السمع والطاعة في منطشنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان)) .

وعند ابن أبي شيبة (٤٦٤ / ٧) من طريق عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن عجلان ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، قال : قال عبادة بن الصامت لجنادة بن أبي أمية الأنصاري : ((تعال حتى أخبرك ماذا لك وماذا عليك ...)) فذكر بنحوه .

هكذا وقفه محمد بن عجلان فجعله من قول عبادة بن الصامت ولم يذكر بسر ابن سعيد ، وهذا غلط منه ؛ لأنه وإن كان صدوقاً إلا أنه خالف عمرو بن الحارث

وهو ثقة فقيه حافظ .

ثانياً : رواية حيان بن أبي النضر .

رواه حيان ، واختلف عليه :

فرواه عنه مردك بن أبي سعد ، وسعيد بن عبد العزيز .

فقد أخرج ابن زنجويه في " الأموال " (٢٤) ، وأبو سعيد الشاش في " مسنده " (١٤٧ / ٣) من طريق هشام بن عمار .

وأخرجه أيضاً في " مسنده " (١٥٠ / ٣) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني .

وأخرجه ابن حبان (٤٢٨ / ١٠) من طريق الصوفي البغدادي

كلاهما (محمد بن إسحاق ، والصوفي البغدادي) قالوا : ثنا الهيثم بن خارجة ، قال هشام والهيثم ، ثنا مدرك بن سعد الفزاري ، عن حيان أبي النضر ، سمع جنادة ابن أبي أمية ، سمع عبادة بن الصامت يقول : قال رسول الله ﷺ : " يا عبادة " ، قلت : لبيك ، قال : " اسمع وأطع في عسرك ويسيرك ومكرهك وأثرة عليك ، وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك إلا أن تكون معصية لله بواحاً " .

ولم يذكر هشام بن عمار قوله : " قلت : لبيك " .

ومدرك بن أبي سعيد ؛ قال عنه يزيد بن محمد بن عبد الصمد ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، وأبو حاتم : " ثقة " .

وقال أبو حاتم في موضع : " وأبو داود لا بأس به " .

وقال أبو مسهر : " لا بأس به يؤخذ من حديث المعروف " ، ذكره ابن حبان في " الثقات " ، قال أبو زرعة الدمشقي ، عن أبي مسهر : " صالح " .

وخالف مدرك بن أبي سعد ، سعيد بن عبد العزيز - الذي هو أقوى منه - :

فقد أخرج أحمد (٣٢١ / ٥) من رواية الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز ^(١) ، عن حيان أبي النضر أنه سمعه من جنادة يحدثه عن عبادة مرفوعاً

(١) وقد اختلف على الوليد بن مسلم في هذا الحديث على أربعة أوجه :

أما الوجه الأول : فهي رواية سعيد بن عبد العزيز

وأما الوجه الثاني : فقد أخرجه أحمد (٣٢١ / ٥) عنه ، قال : ثنا الأوزاعي ، عن عمير بن هاني ، أنه حدثه عن جنادة بن أبي أمية ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ بنحوه ، وفيه : " وإن رأيت أن لك " .

وأما الوجه الثالث : فقد أخرجه أحمد أيضاً (٣٢١ / ٥) عنه قال : حدثني ابن ثوبان - لعله عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان - ، عن عمير بن هاني ، حدثه عن جنادة بن أبي أمية ، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً ، وفيه : " ما لم يأمرك بإثم بواحاً " .

وعبد الرحمن بن ثابت ؛ قال فيه أحمد : " أحاديثه مناكير " ، وقال مرة أخرى : " لم يكن بالقوي في الحديث " .

واختلفت الأقوال عن يحيى بن معين ، فقال مرة : " صالح " ، وفي موضع آخر : " ضعيف " ، ومرة أخرى : " ليس به بأس " ، وقال غير واحد من تلاميذ ابن معين : " ضعيف " . وقال دحيم : " ثقة " ، وكذا أبو حاتم .

وقال النسائي : " ليس بالقوي " ، وقال ابن خراش : " في حديثه لين " ، وثم أقوال أخرى لأهل العلم .

بلفظ: "عليك السمع والطاعة في عسرك ويسيرك ، ومنشطك ومكرهك ، وأثرة عليك ، ولا تنازع الأمر أهله ، وإن رأيت أن لك" .

وهذا هو الصحيح ؛ فإن سعيد بن عبد العزيز التنوخي أقوى في الجملة من مدرك بن أبي سعد .

وعليه ، فإن لفظ : "إلا أن تكون معصية" ضعيف من هذا الوجه .

فقد قال أحمد بن حنبل رحمته : " ليس بالشام رجل أصح حديثاً من سعيد بن عبد العزيز ، هو والأوزاعي عندي سواء " .

وقال ابن معين وأبو حاتم والعجلي : " ثقة " .

قال أبو حاتم : " كان أبو مسهر يقدم سعيد بن عبد العزيز على الأوزاعي ولا أقدم بالشام بعد الأوزاعي على سعيد بن عبد العزيز أحداً " .

قال النسائي : " ثقة ثبت " .

وأما عن اختلاطه الذى ذكره ابن معين فإنه كان لا يحيزه .

= وأما الوجه الرابع : فقد أخرجه الطبراني في " مسند الشاميين " (٢٣٩ / ١) من طريق الوليد بن

مسلم ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال لعبادة :

" أوصيك بتقوى الله ... " فذكره ، وفيه : " ولا تنازع الأمر أهله ولو رأيت أنه لك " .

وفيه : عننة الوليد بن مسلم ، وهو مدلس كما هو معروف .

وخالد بن معدان لم يصح سماعه من عبادة بن الصامت ، كذا قال أبو حاتم رحمته .

فقال الدوري عن ابن معين : " اختلط قبل موته ، وكان يعرض عليه فيقول : لا أجيزها ، لا أجيزها " . اهـ

ثالثاً : رواية عمير بن هانئ ، عن جنادة .

فرواه عمير ، واختلف عنه :

فرواه عنه الأوزاعي ، واختلف عنه :

فرواه عنه محمد بن كثير ، كما عند البزار (١٤٣/٧) عن الأوزاعي ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن جنادة بن أبي أمية ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : " عليك بالطاعة في عسرك ويسرك ، وأثرة عليك ، وأن لا تنازع الأمر أهله إلا أن يأمرك بالكفر صراحاً " .

ومحمد بن كثير " ضعيف " ، فلذا فإن يحيى لا وجود له هنا .

وقد استغربه البزار عقب الرواية ، فقال : " ولا نعلم روى يحيى بن أبي كثير عن جنادة غير هذا الحديث ، وقد روي هذا الكلام عن عبادة من وجوه كثيرة " .

وروي عن الأوزاعي عقبه بن علقمة البيروتي :

فقد أخرج أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم في الثاني من حديث أبي العباس الأصم (٤٢) ، واللالكائي في " شرح أصول اعتقاد الحديث " (٢٣٠٢) ، وإسماعيل بن محمد الأصبهاني قوام السنة في " الحجة في بيان المحجة " (٤٢٠/٢) من طرق عن العباس بن الوليد ، نا عقبه - وهو ابن علقمة البيروتي - ، قال : أخبرني الأوزاعي ، حدثني جنادة ، قال : قال لي عبادة بن الصامت : " "

عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك أو أثره عليك ولا تنازع الأمر أهله إلا ان يأمر بك بمعصية الله بواحا

كذا قال عقبة ، عن الأوزاعي ، عن جنادة .

وسماع الأوزاعي من جنادة مشكل ، فإن بين وفاتها ما يقارب ثمانون عاماً .

وقد تقدم روايتان عن عمير بن هانئ في ذكر الخلاف على الوليد بن مسلم .

رابعاً : رواية خديج بن صومي الحميري عن جنادة :

فقد أخرجه الطبراني في " الأوسط " (٩١ / ١) من طريق سهيل بن حسان الكلبي ، عن خديج بن صومي الحميري ، عن جنادة بن أبي أمية ، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال : " عليكم بالسمع والطاعة فيما أحببتم وكرهتم ، في منشطكم ومكرهكم وأثره عليكم ، ولا تنازعوا الأمر أهله " .

وسهيل بن حسان ذكره البخاري في " التاريخ الكبير " (٣ / ١١٤) ولم يذكر فيه شيء .

وخديج بن صومي ؛ ذكره ابن يونس في " تاريخه " (١ / ١١٠) ولم يذكر فيه شيء .

وكذا الدارقطني في " المؤلف والمختلف " (٢ / ٦١٥) ، وكذا ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٣ / ٣١٠) .

خامساً : رواية مجاهد عن جنادة بن أبي أمية :

فقد رواه عنه منصور بن المعتمر ، واختلف عليه :

فقد أخرجه معمر بن راشد في " جامعہ الملحق لمصنف عبد الرزاق " (٣٣١ / ١١) من طريق معمر بن منصور ، عن مجاهد ، عن جنادة بن أبي أمية : " أن عبادة ابن الصامت قال له : ادن حتى أخبرك بما لك وما عليك .. " ، وفيه : " إلا أن تؤمر بمعصية الله براحاً ، فإن أمرت بخلاف ما في كتاب الله فاتبع كتاب الله " .

ورواية معمر عن منصور فيها كلام من قبل رواية معمر عن البصريين ففيها نكارة .

فقد قال ابن أبي خيثمة : " سمعت يحيى بن معين يقول : " إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً " .

وخالف معمر شيبان في لفظه :

فقد أخرج الشاشي في " مسنده " (١٤٨ / ٣) من طريق الصغاني أبوبكر ، نا الحسن بن موسى الأشيب ، نا شيبان ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن جنادة ، قال : " دخلت على عبادة بن الصامت ، وكان ممن فقهه الله في الدين فقال : ألا أخبرك بما عليك وما لك ؟ إن عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك وأن تقيم لسانك بالعدل وأن لا تنازع الأمر أهله " .

وهذا هو اللفظ الصحيح .

وتمَّ رواية أخرى بلفظ مغاير رواها الوليد بن عباد عن عباد بن الصامت:

فقد أخرج البخاري (٧١٩٩) ، ومسلم (١٧٠٩) عن الوليد بن عباد ، عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال : **« بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكر ، وأن لا ننازع الأمر أهله ، وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم »** .

ومعناه :

النصيحة فيما استطعت ، وهذا مما لا نزاع فيه ، ولذلك نصح الصحابة رضي الله عنهم أمرائهم .

فانظر - يرحمك الله - إلى أبي شريح رضي الله عنه العدوي أنه قال لعمر بن سعيد - وهو يبعث البعوث إلى مكة - : ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به النبي صلى الله عليه وسلم الغد من يوم الفتح ، سمعته أذنأي ووعاه قلبي وأبصرته عيناى حين تكلم به : حمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : **« إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمأ ، ولا يعصدها شجرة ، فإن أهد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب ، فقل لأبي شريح : ما قال عمرو ؟ قال : أنا أعلم منك يا أبا شريح ، لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم ولا فاراً بخربة »** .

فانظر بصرك الله بالحق إلى قول أبي شريح : " إئذن لي أيها الأمير " ، وإلى قول عمرو : " أنا أعلم منك يا أبا شريح " ، ولم يرد عليه أبو شريح بشيء .

وقد أخرج البخاري (٣٦٩٦) عن عروة أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره أن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ، قالا : " ما يمنعك أن تكلم عثمان لأخيه الوليد ، فقد أكثر الناس فيه ، فقصدت لعثمان حتى خرج إلى الصلاة ، قلت : إن لي إليك حاجة وهي نصيحة لك ، قال : يا أيها المرء - قال معمر - أراه قال : أعوذ بالله منك - فانصرفت ، فرجعت إليهم إذ جاء رسول عثمان فأتيته ، فقال : ما نصيحتك ؟ فقلت : إن الله سبحانه بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب ، وكنت ممن استجاب لله ولرسوله ﷺ فهاجرت الهجرتين وصحبت رسول الله ﷺ ورأيت هديه ، وقد أكثر الناس في شأن الوليد ، قال : أدركت رسول الله ﷺ ؟ قلت : لا ، ولكن خلص إليّ من عمله ما يخلص إلى العذراء في سترها ، قال : أما بعد فإن الله بعث محمداً ﷺ بالحق ، فكنت ممن استجاب لله ولرسوله ، وآمنت بما بعث به وهاجرت الهجرتين - كما قلت - وصحبت رسول الله ﷺ وبايعته ، فوالله ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الله ﷻ ، ثم أبو بكر مثله ، ثم عمر مثله ، ثم اسخلفت ، أفليس لي من الحق مثل الذي لهم ؟ قلت : بلى ، قال : فما هذه الأحاديث التي تبلغني عنكم ؟ أما ما ذكرت من شأن الوليد فسناخذ فيه بالحق إن شاء الله ، دعاء علياً فأمره أن يجلد فجلده ثمانين .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً .

وقد أخرج البخاري (٦٨٣٠) أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " كُنْتُ أُقْرَأُ

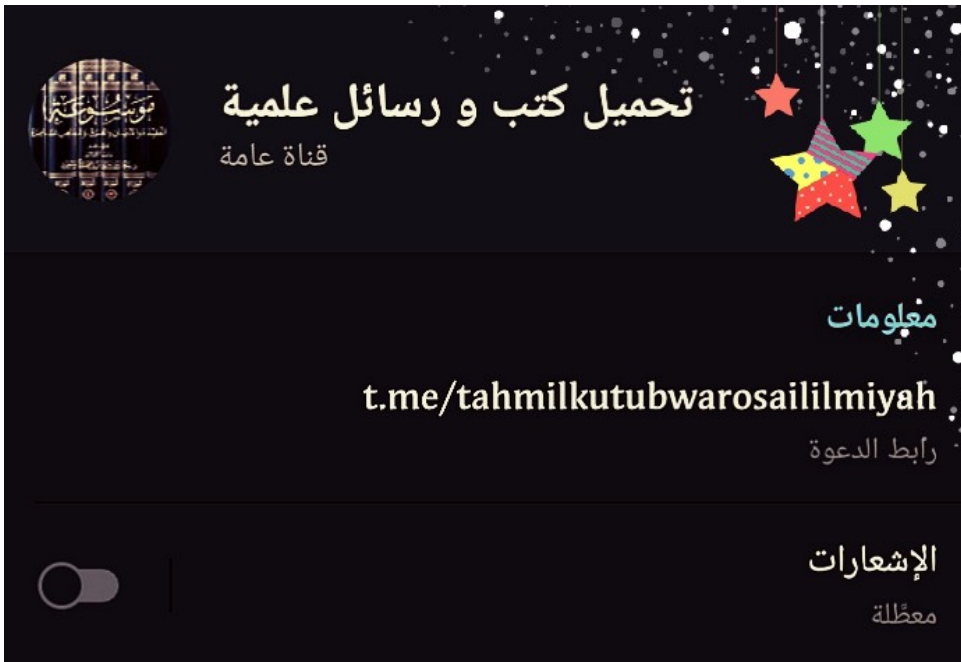
رَجَالاً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمَنَى ، وَهُوَ
عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا ، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ : لَوْ
رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ يَقُولُ :
لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا ، فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلَئَةً ، فَتَمَّتْ .
فَغَضِبَ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ : إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمُ الْعَشِيَّةِ فِي النَّاسِ ، فَمُحَذِّرُهُمْ هَؤُلَاءِ
الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا
تَفْعَلْ فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رِعَاعَ النَّاسِ وَغَوَّاءَهُمْ ... " الحديث .

الفصل الثاني

تعارض هذا اللفظ ((إلا أن تروا معصية))

مع بقية أحاديث الصبر على جور الأئمة

وإن ظلموا وجاروا



ومما سبق تبين لنا أن الطرق التي ذُكِرَ فيها لفظ : "إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ بَوَاحاً" ، أو : "مَا لَمْ يَأْمُرْكَ بِإِثْمٍ" ضعيفة من ناحية الأسانيد .

ولو فرضنا أن هذه الطرق تُقوي بعضها بعضاً فبقي لنا إشكالاً ؛ ألا وهو التعارض مع الأحاديث الأخرى المتواترة التي أمرنا فيها بالصبر على جور الأئمة ، وإن ضربوا الظهور وأخذوا الأموال ، وأن علينا ما حُمِّلنا وعليهم ما حُمِّلوا ... ونحو ذلك من الأحاديث .

ومن هذه الأحاديث :

ما أخرجه البخاري (٧٠٦٨) عن الزبير بن عدي ، قال : أتينا أنس بن مالك رضي الله عنه فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج ، فقال : "اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم" ، سمعته من نبيكم ﷺ .

وكذا أمر أنس بن مالك رضي الله عنه بالصبر مع أن الحاكم هو الحجاج بن يوسف الثقفي الفاسق الذي فعل ما لم يفعله حاكم في تاريخ الإسلام من تحريق الكعبة وهدمها بعد أن بناها عبد الله بن الزبير رضي الله عنه على ما كان يريد النبي ﷺ ، وأساء في الكلام لعبد الله بن عمر وأسماء بنت أبي بكر الصديق وأنس بن مالك - رضي الله عن الجميع - ، ومع فعله لكل هذه الأمور وغيرها فإن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول لمن جاء يشكوه إليه : "اصبروا" .

وقد أخرج البخاري (٣١٤٧) ، ومسلم (١٠٥٩) واللفظ له من حديث أنس ابن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : "فإنكم ستجدون أثرة شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فإني على الخوض" ، قالوا : سنصبر .

ومما يدل على ضعف هذه اللفظة أيضاً ، وأنه لم يقصد بها المعصية التي هي دون الكفر :

أنها قد تعارضت هذه اللفظة - "إلا أن تكون معصية" - مع نفس المتن التي جاءت فيه ، فإن النبي ﷺ قال : " اسمع وأطع في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك إلا أن يكون معصية " ؟
فكيف يأمر النبي ﷺ بالسمع والطاعة في حالة ضرب الظهر وأخذ الأموال ثم يقول في نفس الحديث : "إلا أن تكون معصية" ؟

كيف يستقيم الكلام يا أولي الألباب ؟

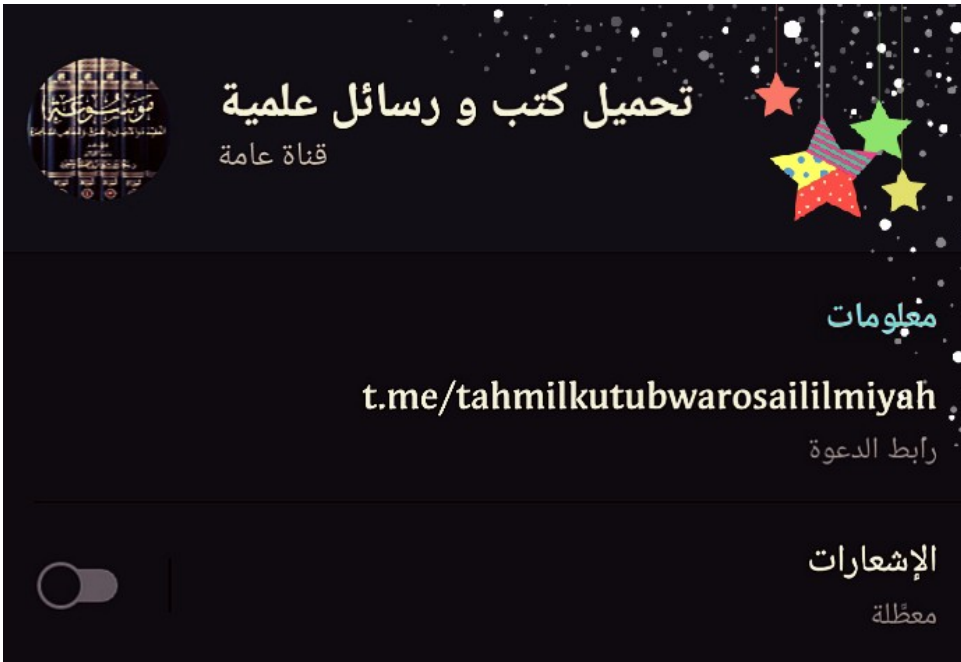
فلا يستقيم الكلام في هذا الحديث ، إلا أن نحمل هذه الرواية على رواية الكفر ، فيكون على المرء السمع والطاعة في حالة ضرب الظهر وأخذ الأموال إلا أن يكون كفراً بواحاً ، هكذا يستقيم الكلام وتستقيم الأحاديث بعضها مع بعض ، والله الموفق .

ومما يدل على أن المقصود في هذا الحديث أن الكفر هو الكفر البواح :

أن الأئمة قد استدلوا بهذا الحديث على عدم منازعة الحكام إلا في حالة الكفر ، وها أنا سوف أذكر لك بعض أقوالهم حتى تكون على بينة من أمرك ، والله الموفق لكل خير .

الفصل الثالث

**أقوال الأئمة في الاستدلال بهذا
الحديث على عدم منازعة الحكم
إلا في حالة الكفر البواح**



أقوال الأئمة في الاستدلال بهذا الحديث

على عدم منازعة الحكام إلا في حالة الكفر البواح

قال أبو بكر بن الطيب رحمته الله :

« أجمعت الأمة على أنه يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته كفره بعد الإيذان ، وتركه إقامة الصلاة والدعاء إليها ^(١) ، واختلفوا إذا كان فاسقاً ظالماً غاصباً للأموال ، يضرب الأبخار ، ويتناول النفوس المحرمة ، ويضيع الحدود ، ويعطل الحقوق ، فقال كثير من الناس : يجب خلع له لذلك ، وقال الجمهور من الأئمة وأهل الحديث : لا يخلع بهذه الأمور ، ولا يجب الخروج عليه ، بل يجب وعظه وتخويله وترك طاعته فيما يدعو إليه من معاصي الله ^(٢) . »

(١) وما يدل على أن الحاكم إذا ترك الصلاة وترك الدعاء إليها فإنه يجب الخروج عليه ومنازحته ، ولكن مع مراعاة المصالح في ذلك ، الأمر كما هو مقرر عند أهل السُّنَّة والجماعة بخلاف الخوارج وغيرهم من طوائف أهل البدع .

ما أخرجه الإمام مسلم (١٨٥٤) عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برئ ومن أنكر سليم ، ولكن من رضي وتابع » ، قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : « لا ، ما صلوا » .

فلم يمنع النبي ﷺ من الخروج على هؤلاء الأئمة إلا أنهم يقومون الصلاة ، فمفهوم المخالفة من قول النبي ﷺ أنهم إذ لم يقوموا الصلاة فقد جاز لنا الخروج عليهم ، والله أعلم .

(٢) انظر : « شرح البخاري » لابن بطال (٨ / ٢١٥) .

قال ابن بطلال رحمته :

« وفي حديث عبادة : « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ... » إلى قوله : « وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً » ، فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة ، وألا يشق عصا المسلمين ، وألا يتسبب إلى سفك الدماء وهتك الحريم ، إلا أن يكفر الإمام ويظهر خلاف دعوة الإسلام ، فلا طاعة لمخلوق عليه ^(١) . »

وقال رحمته :

« احتج بهذا الحديث - يعني حديث ابن عمر رضي الله عنهما « السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » - الخوارج ورأوا الخروج على أئمة الجور والقيام عليهم عند ظهور جورهم ، والذي عليه جمهور الأئمة : أنه لا يجب القيام عليهم ولا خلعهم إلا بكفرهم بعد الإيمان وتركهم إقامة الصلوات ، وأما دون ذلك من الجور فلا يجوز الخروج عليهم إذا استوطأ أمرهم وأمر الناس معهم ؛ لأن في ترك الخروج عليهم تحصين الفروج والأموال وحقن الدماء ، وفي القيام عليهم تفرق الكلمة وتشئت الألفة ^(٢) . »

وقد حمل القرطبي الكفر على ظاهره ، فقال :

« معناه : إلا أن تروا كفراً عندكم من الله فيه برهان : أي حجة بينة وأمر لا

(١) انظر : « شرح صحيح البخاري » لابن بطلال (٩/١٠) .

(٢) المصدر السابق (٥/١٢٦) .

شك فيه يحصل به اليقين أنه كفر ، فحينئذٍ يجب أن يخلع من عقدت له البيعة^(١) .

قال الإمام النووي رحمته :

« والمراد بـ «الكفر» هنا : المعاصي^(٢) ، ومعنى «عندكم من الله فيه برهان» أي : تعلمونه من دين الله تعالى ، ومعنى الحديث : لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام ، فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحق حيث كنتم .

وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين :

وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته ، وأجمع أهل السنة أنه لا ينزل السلطان بالفسق^(٣) .

وقال أيضاً رحمته :

« وأما قوله : «أفلا نقاتلهم ؟ قال : «لا ما صلوا» ، ففيه معنى ما سبق أنه

(١) انظر : «دليل الفالحين» (٢/ ٤٧٢) .

(٢) قال الهروي معقباً على حمل الكفر هنا على المعصية في «مرقاة المفاتيح» (٦/ ٢٣٩٤) :

«وأما الثانية فقولُه «المراد بالكفر هنا المعاصي» مع أن الظاهر أن الكفر على بابهِ والاستثناء على صرافيته بخلاف ما إذا أُريد المعاصي فإنه لا يصح الاستثناء المتصل الذي هو الأصل ؛ إذ لا تجوز منازعة الأمر أهله بسبب عصيانه ، كما فهم من تقريره وبيانه » .

(٣) انظر : «شرح النووي على مسلم» (١٢/ ٢٢٩) .

لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام^(١).

قال ابن عبد البر رحمه الله :

«وأما قوله : « وأن لا ننازع الأمر أهله » ، فاختلف الناس في ذلك ، فقال قائلون : أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين فهو لاء لا ينازعون لأنهم أهله ، وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا له بأهل ، ألا ترى إلى قول الله ﷻ لإبراهيم عليه السلام : ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة: ١٢٤) ، وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج .

وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا : هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عدلاً محسناً ، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه ؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف ، ولأن ذلك يحمل على هراق الدماء وشن الغارات والفساد في الأرض ، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه ، والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولى بالترك .

وكل إمام يقيم الجمعة والعيد ويجاهد العدو ويقيم الحدود على أهل العداء وينصف الناس من مظالمهم بعضهم من بعض وتسكن له الدهماء وتأمين به السبل

(١) انظر : « شرح النووي على مسلم » (١٢/٢٤٣) .

فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو المباح ^(١).

قال الحافظ ابن حجر رحمته :

« قوله : « عندكم من الله فيه برهان » أي : نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل ، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل .

قال النووي : المراد بالكفر هنا المعصية .

ومعنى الحديث : لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً ^(٢) تعلمونه من قواعد الإسلام ، فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحق حيثما كنتم .

وقال غيره : المراد بالإثم هنا المعصية والكفر ، فلا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر ، والذي يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية فلا ينادى به بما يقدح فيه الولاية إلا إذا ارتكب الكفر ، وحمل رواية

(١) انظر : « التمهيد » (٢٣/٢٧٨) .

(٢) ما معنى « منكر محقق » ؟ : الواضح أنه كما ورد في الطرق المنكر المحقق هو الكفر البواح .
قاله الشيخ عطية صقر في « فتاوى دار الإفتاء المصرية » (١٠/١٨٧) ، وحديث عبادة يدل على أنه لا تجوز المنازعة إلا عند ظهور الكفر الواضح الذي ليس فيه شبهة ؛ كإنكار الألوهية أو الطعن في أن القرآن من عند الله ، أو أنه غير صالح للحكم ، أو اعتقاد حل ما أجمع على تحريمه كالربا والزنى وشرب الخمر ، فهو يكون بهذا الاعتقاد كافرًا ، أما ارتكاب المحرمات بغير اعتقاد حلها فهو عصيان لا يخرج به إلى الكفر بل يكون فاسقًا ، فالمرر للخروج عليه هو الكفر بالعصيان المجرد ، لكن قال النووي : « المراد بالكفر هنا المعصية » .

المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيها عدا الولاية ، فإذا لم يقدح في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف ، ومحل ذلك إذا كان قادراً .^(١)

(١) وقد اشترط العلماء على جواز الخروج على الحكام شروط :

الشرط الأول والثاني : أن تروا كفراً بواحاً ؛ أي جهاراً معلوماً ليس فيه أدنى تأويل ، فلو أن الحاكم فعل جميع المعاصي من شرب للخمر وزنى وغير ذلك من الكبائر ما لم يستحل ذلك فلا يخرج عليه .

الشرط الثالث : «عندكم من الله فيه برهان» أي : دليل صريح من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ أن من فعل هذا فقد كفر ، كمن ترك الصلاة أو سب الدين أو استحل ما أجمعت الأمة على تحريمه أو تحريمه ما أجمعت الأمة على حله .

الشرط الرابع : ألا وهو القدرة على تغيير هذا الحاكم الكافر .

فلو فرضنا أن الحاكم فعل فعلاً موجب لكفره عندنا من الله فيه برهان ولم توجد عندنا القدرة على خلعه ، فالواجب علينا الصبر حقناً للدماء وحفظاً للأعراض ، مع اتخاذ السبل على خلعه لأن الله يقول : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ (النساء: ١٤١) .

قال ابن بطال رحمه الله : « ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها » . « فتح الباري » (٧/١٣) .

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في « السلسلة الصحيحة » (٧/١٢٤٢) : « وختاماً أقول : نحن لا ننكر أن يكون هناك بعض الحكام يجب الخروج عليهم ، كذاك الذي أنكر شرعية صيام رمضان والأضاحي في عيد الأضحى وغير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة ، فهؤلاء يجب قتالهم بنص الحديث ولكن بشرط الاستطاعة » .

ونقل ابن التين عن الداودي قال :

«الذي عليه العلماء في أمراء الجور : أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب وإلا فالواجب الصبر .

وعن بعضهم : لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداءً .

فإن أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلفوا في جواز الخروج عليه والصحيح المنع ، إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه «^(١) .

وقال رحمه الله : «قال ابن بطال : في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار ، وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه «^(٢) ، وأن طاعته خيرٌ من الخروج عليه ؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء ، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها «^(٣) .

(١) انظر : «فتح الباري» لابن حجر (٨/١٣) .

(٢) وهذا الإجماع نقله غير واحد من العلماء الكبار : النووي ، ومحمد بن عبد الوهاب ، وعبد اللطيف بن عبد الرحمن - من علماء نجد - ، ومن قبلهم : ابن القطان الفاسي ، وغيرهم . انظر : «التوضيحات الجلية» ، وقد اعترض الأغرار الأغمار سفهاء الأحلام حدثاء الأسنان على هذا الإجماع ، ولا عبرة بقولهم كما لا عبرة بوجودهم ، وبالتالي لا عبرة بنقدهم ؛ إذ هي سفاهة من القول .

(٣) انظر : «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٣) .

قال أبو عبد الله بن أبي الفيض الإدريسي الشهير بالكتاني :

« الأمر بالطاعة للأئمة والنهي عن الخروج عليهم .

ذكر أبو الطيب القنوجي في تأليف له سماه العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة أنها متواترة ونصه وطاعة الأئمة واجبة إلا في معصية الله باتفاق السلف الصالح لنصوص الكتاب العزيز ، والأحاديث المتواترة في وجوب طاعة الأئمة كثيرة جداً ولا يجوز الخروج عن طاعتهم بعدما حصل الاتفاق عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفراً بواحاً» .

وقال أيضاً في موضع آخر ما نصه :

« ولا يجوز لهم - يعني للمسلمين - أيضاً الخروج عليه - أي على السلطان - ومحاكمته إلى السيف ، فإن الأحاديث المتواترة قد دلت على ذلك دلالة أوضح من شمس النهار ، ومن له الاطلاع على ما جاءت به السنة المطهرة انشرح صدره لهذا فإن به يجمع شمل الأحاديث الواردة في الطاعة مع ما يشهد لها من الآيات القرآنية» .

وقال أيضاً ما نصه :

« وقد تواترت الأحاديث في النهي عن الخروج على الأئمة ما لم يظهر منهم الكفر البواح أو ترك الصلاة ، فإذا لم يظهر من الإمام الأول أحد الأمرين ، لم يجوز الخروج عليه ، وإن بلغ في الظلم أي مبلغ لكنه يجب أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر بحسب الاستطاعة» .

وقال أيضاً ما نصه :

«وقد قدمنا في أول هذا المختصر في المقدمة أنه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح ، والأحاديث الواردة بهذا المعنى متواترة» (١).

قال الشوكاني رحمه الله :

«وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه المذكور فيه دليل على أنها لا تجوز المنابذة إلا عند ظهور الكفر البواح» (٢).

وقال رحمه الله :

«قوله : «لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة» فيه دليل على أنه لا تجوز منابذة الأئمة بالسيف ما كانوا مقيمين الصلاة ، ويدل ذلك بمفهومه على جواز المنابذة عند تركهم للصلاة» (٣).

قال فيصل بن عبد العزيز النجدي رحمه الله :

«وفي الحديث - أي حديث عبادة رضي الله عنه - دليل على وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر وإن جاروا ، وأنه لا يجوز الخروج عليهم ما لم يظهروا كفراً واضحاً

(١) انظر : «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» (ص ١٧٦).

(٢) انظر : «نيل الأوطار» (٢٠٦/٧).

(٣) المصدر السابق (٢٠٦/٧).

لا يحتمل التأويل " (١).

قال الشيخ محمد صديق خان رحمته :

" وطاعة الأئمة واجبة إلا فى معصية الله ، ولا يجوز الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفراً بواحاً ، ويجب الصبر على جورهم وبذل النصيحة لهم ، وعليهم الذب عن المسلمين وكف يد الظالم وحفظ ثغروهم " (٢).

قال محمد الأمين الشنقيطي رحمته :

" مسائل : إذا طرأ على الإمام الأعظم فسق أو دعوة إلى بدعة ، هل يكون ذلك سبباً لعزله والقيام عليه أو لا ؟

فقال رحمته :

" قال بعض العلماء : إذا صار فاسقاً أو داعياً إلى بدعة جاز القيام عليه لخلعه ، والتحقيق الذى لا شك فيه أنه لا يجوز القيام عليه لخلعه إلا إذا ارتكب كفراً بواحاً عليه من الله برهان .

فقد أخرج الشيخان عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ... الحديث .

وفى " صحيح مسلم " (١٨٥٥) من حديث عوف بن مالك الأشجعي عن رسول الله ﷺ : " خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، ويصلون عليكم

(١) انظر : " تطريز رياض الصالحين " (١/١٤٩) .

(٢) انظر : " الدرر البهية " (١/٧٦) .

وتصلون عليهم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم)) ، قيل : يا رسول الله أفلا نناذبهم بالسيف ؟ فقال : ((لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة ، وإذا رأيتم من ولا تكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ، ولا تنزعوا يداً من طاعة)) .

ثم ذكر رحمته أحاديث في الصبر على جور الأمراء ، ثم قال :

((فهذه النصوص تدل على منع القيام عليه ، ولو كان مرتكباً لما لا يجوز إلا إذا ارتكب الكفر الصريح الذي قام البرهان الشرعي من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أنه كفرٌ بواح ، أي ظاهر بادٍ لا لبس فيه ، وقد دعا المأمون والمعتصم والواثق إلى بدعة القول بخلق القرآن ، وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والضرب والحبس وأنواع الإهانة ، ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك ، ودام الأمر بضعة عشر سنة حتى ولي المتوكل الخلافة فأبطل المحنة وأمر بإظهار السنة .

واعلم أنه أجمع جميع المسلمين على أنه لا طاعة لإمام ولا غيره في معصية الله تعالى ، وقد جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا لبس فيها)) .^(١)

قال الشيخ ابن باز رحمته :

((وقد سُئل أن هناك من يرى أن اقرار بعض الحكام للمعاصي والكبائر موجب للخروج عليهم ومحاولة التغيير وإن ترتب عليه ضرر للمسلمين في البلد والأحداث التي يعاني منها عالمنا الإسلامي كثيرة ، فما رأي سماحتكم ؟

(١) انظر : ((أضواء البيان)) (١/٦٣) دار التراث العربي .

فقال الشيخ رحمه الله :

« الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد ..

فقد قال الله ﷻ : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩ ﴾ (النساء) ، فهذه الآية نص في وجوب طاعة أولي الأمر ؛ وهم الأمراء والعلماء ، وقد جاءت السُّنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ تبين أن هذه الطاعة لازمة وهي فريضة في المعروف ، والنصوص من السُّنة تبين المعنى ، وتقيد إطلاق الآية بأن المراد طاعتهم في المعروف .

ويجب على المسلمين طاعة ولاية الأمور في المعروف لا في المعاصي ، فإذا أمروا بالمعصية فلا يطاعون في المعصية ، لكن لا يجوز الخروج عليهم بأسبابها .

لقوله ﷻ : « ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يداً من طاعة » (١) .

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥) عن عوف بن مالك الأشجعي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » ، قالوا : قلنا : يا رسول الله أفلا نناذبهم عند ذلك ؟ قال : « لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يداً من طاعة » .

ولقول النبي ﷺ : " من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية " (١).

وقال ﷺ : " على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " (٢).

وسأله الصحابة ﷺ لما ذكر أنه يكون أمراء تعرفون منهم وتنكرون ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : " أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم " (٣).

قال عبادة بن الصامت ﷺ : " بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ... " .

ثم ذكر حديث عبادة بن الصامت الذي نحن بصدده ، ثم قال ﷺ :

" فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم منازعة ولاية الأمور ولا الخروج عليهم إلا أن يروا كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان ، وما ذاك إلا لأن الخروج على ولاية الأمور يسبب فساداً كبيراً وشرّاً عظيماً فيختل به الأمن ، وتضيع الحقوق ، ولا

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٨) عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ أنه قال : " من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية ... " الحديث .

(٢) أخرجه البخاري (٧١٤٤) ، ومسلم (١٨٣٩) عن عبد الله بن عمر ؓ ، عن النبي ﷺ قال : " السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " .

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٢) ، ومسلم (١٨٤٣) عن عبد الله بن مسعود ؓ قال : قال لنا رسول الله ﷺ : " إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها " ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : " أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم " .

يتيسر ردع الظالم ولا نصر المظلوم ، وتحتل السبل ولا تأمن ، فيترتب على الخروج على ولاية الأمور فساد عظيم وشر كثير ، إلا إذا رأى المسلمون كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان ، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة ، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا ، أو كان الخروج يسبب شراً أكثر فليس لهم الخروج رعاية للمصالح العامة .

والقاعدة الشرعية المجمع عليها :

(أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه ، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه) .

إما درء الشر بشر أكثر منه فلا يجوز بإجماع المسلمين ، فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفراً بواحاً عندها قدرة تزيله بها وتضع إماماً صالحاً طيباً من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس ، أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير واختلال الأمن وظلم الناس ، واغتيال من لا يستحق الاغتيال ... إلى غير هذا من الفساد العظيم ، فهذا لا يجوز ، بل يجب الصبر والسمع والطاعة في المعروف ، ومناصحة ولاية الأمور ، والدعوة لهم بالخير ، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير ، هذا هو الطريق السوي الذي يجب أن يسلك ؛ لأن في ذلك مصالح للمسلمين عامة ، ولأن في ذلك تقليل الشر وتكثير الخير ، ولأن في ذلك حفظ الأمن وسلامة المسلمين من شر أكثر ، نسأل الله للجميع التوفيق والهداية ^(١) .

(١) انظر : "مجموع فتاوى ابن باز" (٨/٢٠٢) .

قال الشيخ الألباني رحمه الله :

«والذي يهمني منها هنا : أن فيه رداً صريحاً على الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فإنهم يعلمون دون أي شك أو ريب أنهم لم يروا منه «كفراً بواحاً» ومع ذلك استحلوا قتاله وسفك دمه هو ومن معه من الصحابة والتابعين ، فاضطر رضي الله عنه لقتالهم واستئصال شأفتهم ، فلم ينج منهم إلا القليل ، ثم غدروا به رضي الله عنه كما هو معروف في التاريخ .

والمقصود أنهم سنوا في الإسلام سنة سيئة وجعلوا الخروج على حكام المسلمين ديناً على مر الزمان والأيام ، رغم تحذير النبي صلى الله عليه وسلم منهم في أحاديث كثيرة ، ورغم أنهم لم يروا كفراً بواحاً منهم ، وإنما ما دون ذلك من ظلم وفجور وفسق .

واليوم والتاريخ يعيد نفسه كما يقولون فقد نبتت نابتة من الشباب المسلم لم يتفقهوا في الدين إلا قليلاً ورأوا أن الحكام لا يحكمون بما أنزل الله إلا قليلاً ، فرأوا الخروج عليهم دون أن يستشيروا أهل العلم والفقهاء والحكماء منهم ، بل ركبوا رؤوسهم وأثاروا فتناً عمياء ، وسفكوا الدماء في مصر ، وسوريا والجزائر ، وقبل ذلك فتنة الحرم المكي ، فخالفوا بذلك هذا الحديث الصحيح الذي جرى عليه عمل المسلمين سلفاً وخلفاً إلا الخوارج ...

ثم ذكر كلاماً . رحمه الله من إمام . ، ثم قال :

«وختاماً أقول : نحن لا ننكر أن يكون هناك بعض الحكام يجب الخروج عليهم ، كذاك الذي كان أنكر شرعية صيام رمضان والأضاحي في عيد الأضحى وغير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة ، فهؤلاء يجب قتالهم بنص الحديث

ولكن بشرط الاستطاعة كما تقدم^(١).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله :

«خامساً : عدم الخروج عليهم ، وعدم المنابذة لهم ، ولم يرخص النبي ﷺ في منابذتهم إلا كما قال : « أن تروا » أي : رؤية عين ، أو رؤية علم متيقنة ، « كفرًا بواحًا » أي : واضحًا بيّنًا ، « عندكم فيه من الله برهان » أي : دليل قاطع ، ثم إذا جاز الخروج عليهم بهذه الشروط ، فهل يعني ذلك أن يخرج عليهم ؟ لأن هناك فرق بين جواز الخروج وبين وجوب الخروج .

والجواب :

لا نخرج حتى ولو رأينا كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان ، إلا حيث يكون الخروج مصلحة ، وليس من المصلحة أن تقوم فئة قليلة سلاحها قليل في وجه دولة بقوتها وسلاحها ؛ لأن هذا يترتب عليه إراقة الدماء واستحلال الحرام دون ارتفاع المحذور الذي انتقدوا به الأمراء كما هو مشاهد من عهد خروج الخوارج في زمن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم إلى يومنا هذا حيث يحصل من الشر والمفاسد ما لا يعلمه إلا رب العباد ، لكن بعض الناس تتوقد نار الغيرة في قلوبهم ثم يحدثون ما لا تحمد عقباه ، وهذا غلط عظيم .

ثم إنا نقول : ما ميزان الكفر ؟ فقد يرى البعض هذا كفرًا ، والبعض لا يراه كفرًا ، ولهذا قيد النبي ﷺ ذلك بقوله : « كفرًا بواحًا » ليس فيه احتمال ، كما لو

(١) انظر : « السلسلة الصحيحة » (٧/ ١٢٤٠) .

رأيته يسجد للصنم ، أو سمعته يسب الله أو رسوله ﷺ أو ما أشبه ذلك " (١) .

وقال ابن عثيمين رحمه الله :

" ثم قال : " وألا ننازع الأمر أهله " يعني : لا ننازع ولاية الأمور ما ولاهم الله علينا لنأخذ الإمرة منهم ، فإن هذه المنازعة توجب شرّاً كثيراً ، وفتناً عظيمة ، وتفرقاً بين المسلمين ، ولم يدمر الأمة الإسلامية إلا منازعة الأمر أهله ، من عهد عثمان رضي الله عنه إلى يومنا هذا ، ما أفسد الناس إلا منازعة الأمر أهله ، قال : " إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان " ثلاثة شروط إذا رأينا هذا وتمت الشروط الثلاثة فحينئذٍ ننازع الأمر أهله ، ونحاول إزالتهم عن ولاية الأمر لكن بشروط :

الأول : أن تروا . فلا بد من علم ، أما مجرد الظن فلا يجوز الخروج على الأئمة .

الثاني : أن نعلم كفراً لا فسقاً . الفسوق مهمل فسق ولاية الأمور لا يجوز الخروج عليهم ، لو شربوا الخمر ، لو زنوا ، لو ظلموا الناس ، لا يجوز الخروج عليهم ، لكن إذا رأينا كفراً صريحاً يكون بواحاً .

الثالث : الكفر البواح . وهذا معناه الكفر الصريح ، البواح الشيء البين الظاهر ، فأما ما يحتمل التأويل فلا يجوز الخروج عليهم ، يعني لو قدرنا أنهم فعلوا شيئاً نرى أنه كفر ، لكن فيه احتمال أنه ليس بكفر ، فإنه لا يجوز أن ننازعهم أو نخرج عليهم ، ونولهم ما تولوا .

لكن إذا كان بواحاً صريحاً ، مثل : لو أن ولياً من ولاية الأمور قال لشعبه : إن

(١) انظر : " شرح الأربعين النووي " (١/ ١٢١) .

الخمر حلال اشربوا ما شئتم ، وإن اللواط حلال تلوطوا بمن شئتم ، وإن الزنى حلال ازنوا بمن شئتم ، فهذا كفر بواح ليس فيه إشكال ، هذا يجب على الرعية أن يزيلوه بكل وسيلة ولو بالقتل ؛ لأن هذا كفر بواح ^(١) .

الشرط الرابع : "عندكم من الله فيه برهان" يعني : عندنا دليل قاطع على أن هذا كفر ، فإن كان الدليل ضعيفاً في ثبوته ، أو ضعيفاً في دلالته ، فإنه لا يجوز الخروج عليهم ؛ لأن الخروج فيه شر كثير جداً ، ومفاسد عظيمة ، وإذا رأينا هذا مثلاً فلا يتجاوز المنازعة حتى يكون لدينا قدرة على إزاحته ، فإن لم يكن لدينا قدرة فلا تجوز المنازعة ؛ لأنه ربما إذا نازعنا وليس عندنا قدرة يقضى على البقية الصالحة وتتم سيطرته .

فهذه الشروط شروط للجواز أو للوجوب - وجوب الخروج على ولي الأمر - ، لكن بشرط أن يكون لدينا قدرة ، فإن لم يكن لدينا قدرة فلا يجوز الخروج ؛ لأن هذا من إلقاء النفس في التهلكة .

أي فائدة إذا خرجنا على هذا الولي الذي رأينا عنده كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان ، ونحن لا نخرج إليه إلا بسكين المطبخ ، وهو معه الدبابات والرشاشات أي فائدة ؟ لا فائدة ، ومعنى هذا أننا خرجنا لنقتل أنفسنا ، نعم لا بد أن نتحیل بكل حيلة على القضاء عليه وعلى حكمه ، لكن بالشروط الأربعة التي

(١) والله تعالى يقول : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ (النساء: ١٤١) .

ولكن قبل الخروج عليه وإزالته يراعى في ذلك المصالح والمفاسد ، وأن يكون عند الناس من يكون مكانه حتى لا تختلف الآراء ويحصل من الناس ما لا تحمد عقباه .

ذكرها النبي ﷺ: «أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ»، فهذا دليل على احترام حق ولاية الأمور، وأنه يجب على الناس طاعتهم في اليسر والعسر والمنشط والمكره والأثرة التي يستأثرون بها^(١).

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :

«بأنه لا يجوز الخروج على الحاكم ومنازعة الحاكم إلا إذا ظهر منه كفر بواح، فإذا كان شرط الخروج تكافؤ القوى، ولكن لم يتحقق هذا الشرط وكان الخروج عن طريق الاغتيالات مثلاً أو الجماعات السرية التي تقوم بعمليات كما يفعل الآن في بعض المجتمعات فهل هذا يعتبر من المنازعة، وهل هو جائز أم لا؟

فقال الشيخ رحمه الله :

«إذا كان كفراً بواحاً عنده فيه من الله برهان، وقدر أن يقتل هذا الذي فعل هذا الكفر البواح الذي عنده فيه من الله برهان فلا بأس يقتله بما يستطيع، لكن أن ينازعه ويأتي علناً بدون أن تكون عنده قدرة فهذا لا يجوز.

ثم إن الاغتيال - أيضاً - يجب أن يقيد بما إذا كان خلفه لا يكون مثله أو أشد منه، فيحصل بقلته مفسد أكبر من إبقائه ولا تحصل الفائدة، ومثل هذه المسائل دقيقة يجب أن نعتبر مما سبق وبها لحق من حصول الفتن والشر والتنازع في هذه الإجراءات^(٢).

(١) انظر: «شرح رياض الصالحين» (٢/ ٤٢١).

(٢) انظر: «لقاء الباب المفتوح» (٦/ ٣٢).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله :

« الشرط الأول : الإسلام . وهذا لابد منه ، فلا يمكن أن يتولى على المسلمين غير مسلم أبداً ، بل لابد أن يكون مسلماً .

فلو استولى عليهم كافر بالقهر وعندهم فيه من الله برهان أنه كافر ، بأن يعلن أن يهودي أو نصراني مثلاً ، فإن ولايته عليهم لا تنفذ ولا تصح ، وعليهم أن ينابذوه ولكن لابد من شرط مهم وهو القدرة على إزالته ، فإن كان لا تمكن إزالته إلا بإراقة الدماء وحلول الفوضى فليصبروا حتى يفتح الله لهم باباً ؛ لأن منابذة الحاكم بدون القدرة على إزالته لا يستفيد منها الناس إلا الشر والفساد والتنازع وكون كل طائفة تريد أن تكون السلطة حسب أهوائها » (١) .

سئل الشيخ مقبل رحمته الله : هل الخروج ضدّ الحاكم مسموح ؟

فأجاب رحمته الله :

« الخروج ضدّ الحاكم بلية من البلايا التي ابتلي بها المسلمون من زمن قديم ، وأهل السّنة بحمد الله لا يرون الخروج على الحاكم المسلم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من أتاكم وأمركم جميعاً على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » (٢) .

(١) انظر : « شرح العقيدة السفارينية » (ص ٦٨٥) .

(٢) مسلم (١٨٥٢) من حديث عرفة رضي الله عنه .

ويقول النبي ﷺ: «إِذَا بُويعَ لَخَلِيفَتِي فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهَا»^(١).

وعباد بن الصامت رضي الله عنه يقول: «دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَقَالَ فِيهَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا وَأَنْ لَا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنْ اللَّهِ فِيهِ بَرَهَانٌ»^(٢).

فالخروج على الحاكم يعتبر فتنة فبسببه تُسْفَكُ الدماء ويضعف المسلمون ، حتى لو كان الحاكم كافراً فلا بد أن يكون لدى المسلمين القدرة على مواجهته حتى لا تسفك دماء المسلمين ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٣) (النساء) ، تاريخ أهل السنة من زمن قديم لا يميزون الخروج على الحاكم المسلم ، وفي هذا الزمن الخروج على الحاكم الكافر لا بد أن يكون بشروط ، فإذا كان جاهلاً لا بد أن يُعَلَّم ، وألا يؤدي تغيير المنكر إلى ما هو أنكر منه ، ولا تسفك دماء المسلمين»^(٣).

وقال الشيخ رحمه الله : «الحكومات نحبا بقدر ما فيها من الخير ، ونبغضها لما فيها من الشر ، ولا نجيز الخروج عليها إلا أن نرى كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَنَا فِيهِ مِنْ اللَّهِ بَرَهَانٌ ، بشرط أن نكون قادرين ، وألا تكون المعركة بين المسلمين من الجانبين ، فإن الحكام يصورون الخارجين عليهم بصورة المخربين المفسدين ، وثمة شروط

(١) مسلم (١٨٥٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) انظر : «إعلام الأجيال بكلام الإمام الوادعي» (ص ٢٥٥) .

تراجع من كتبنا الأخرى (١) .

قال الشيخ عبد المحسن العباد . حفظه الله . وقد سئل :

أن بعض أهل العلم قالوا : أنه لا يستحق اسم الإمام أو الحاكم أو لي الأمر إلا من كان محكماً للشرع ، وأما الحاكم بالقوانين الوضعية فلا يسمى حاكماً ، وأيضاً هناك من يخرج على الحكام بحجة أنهم لا يحكمون الشريعة ويقول : يجوز الخروج عليهم ولا تنطبق فيهم هذه الأحاديث ؟

فأجاب رحمه الله :

« أحاديث الرسول ﷺ واضحة بأنه لا يخرج إلا في حالة الكفر البواح الذي عند الناس فيه من الله برهان ، فهذا هو الذي يسوغ الخروج ، وأما غيره فلا خروج معه ، وهذا هو الشرط المذكور في قوله : « إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان » ، فهذا هو الحد الفاصل الذي يميز بين جواز الخروج وحرمة .

وحتى إذا وجد الكفر البواح الذي عند الناس فيه من الله برهان فلا يجوز الخروج إلا إذا علم بأن المصلحة ستحقق بدون أن تحصل مضرة أكبر ، أي أن الكافر لو تسلط على الناس فقد أذن بالخروج عليه والتخلص منه ، لكن إذا كان الخروج عليه سيؤدي إلى مفسدة أكبر ، وإلى ضرر أكبر على المسلمين فإن تركه حتى يتمكن المسلمون ويصير عندهم القدرة على التخلص منه بدون ضرر أمر مطلوب ، فالأمر ينظر فيه إلى عدم وجود ضرر أكبر من ضرر الصبر عليه ،

(١) «إعلام الأجيال» (ص ٢٥٧) .

وإذا ترتب عليه ضرر أكبر فإنه يرتكب أخف الضررين في سبيل التخلص من أشدهما^(١).

وقد سئل أيضاً : عن صحة الاستدلال بقوله : **« فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه »** أنه إذا لم يكن صادقاً في البيعة فيجوز له الخروج على الإمام ، يعني : هل هذه من شروط البيعة التي تجب فيها طاعة الإمام ؟

فأجاب رحمه الله :

« لا يجوز الخروج مطلقاً ، وقد جاءت الأحاديث الكثيرة في النهي عن الخروج ، وذلك النهي هو من قبيل سد الذرائع التي تفضي إلى ما هو أخطر مما أقدم على الخروج من أجله ، وهو ما قد يدعى من الظلم والجور ، وقد أورد ابن القيم رحمه الله في كتابه « إعلام الموقعين » تسعة وتسعين دليلاً على سد الذرائع وجعل آخرها جمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد من أجل دفع الاختلاف في القرآن وأن يكون الناس على مصحف واحد حتى لا يختلفوا ، وجعل الفائدة التي قبلها تحريم الخروج على الولاية ؛ لما يترتب على الخروج عليهم من الضرر الذي هو أكبر من حصول الجور الذي قد يكون سبباً في الخروج ، فجاءت النصوص الكثيرة في تحريم الخروج ، وأن ذلك لا يجوز في حال من الأحوال إلا في حالة واحدة قد بينها رسول الله ﷺ وهي قوله : **« إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان » ، وقال : **« لا ما صلوا »** فدل هذا على أن المسلم لا يجوز الخروج عليه ، والكافر**

(١) انظر : **« شرح مسند أبي داود »** للعباد (١٧ / ٥٤١).

سواء كان أصلياً أو مرتداً يجوز الخروج عليه ، ولكن هذا الخروج مشروط في أن يكون وراءه فائدة وهي التخلص منه ، أما إذا كان الخروج مع ضعف وعدم قدرة وتكون النتيجة أن يقضي الكافر الأصلي أو المرتد على من خرج ويبقى الكافر في مكانه ، فهذا ليس فيه مصلحة وليس فيه فائدة ، وأما المسلم فلا يجوز الخروج عليه بحال ، كما جاء ذلك مبيناً ، إلا في حالة الكفر البواح الذي عند الناس فيه من الله برهان (١) .

قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي :

« فالخلاصة من هذا : أنه لا يجوز الخروج على ولاية الأمور مهما فعلوا من المعاصي والمنكرات ، لكن النصيحة مبذولة من قبل أهل الحل والعقد من قبل العلماء ، هؤلاء ينصحون ولاية الأمور كما قال النبي ﷺ : « إن الدين النصيحة » ، قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين ولعامةهم » (٢) لكن هذه المعصية وهذا الجور لا يوجب الخروج بحال على الأئمة ؛ لأن الخروج عليهم من فعل أهل البدع من عقيدة أهل البدع من الروافض والخوارج والمعتزلة ، فلا يجوز للمسلم أن يوافق الخوارج في معتقدهم ، ولا أن يشابههم في أفعالهم .

قال العلماء : لا يجوز الخروج على ولي الأمر إلا بشرطين :

(١) انظر : « شرح سنن أبي داود » (١١ / ٤٧٧) .

(٢) أخرجه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري ؓ .

الشرط الأول : أن يقع منه كفراً بواحاً ، ومعنى كفر بواح يعني : كفراً واضحاً لا لبس فيه ، كما قال النبي ﷺ في الحديث الآخر : **« إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان »** ، موصوف بثلاثة أوصاف : كفر بواح عندكم من الله فيه برهان ، إذا كان المسألة فيها لبس ، أو فيها شك ، أو فيها اختلاف لا يجوز الخروج ، لابد أن يكون كفر واضح صريح لا لبس فيه عندكم من الله فيه برهان ، هذا الشرط الأول أن يفعل ولي الأمر كفراً بواحاً صريحاً عندنا من الله فيه برهان ^(١) .

وقال الشيخ الفوزان . حفظه الله . :

« فلا يجوز الخروج على الأئمة وإن كانوا فاسقاً ما لم يخرجوا عن الدين ، قال عليه الصلاة والسلام : « اسمعوا وأطيعوا إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان » ، فالفسق والمعاصي لا توجب الخروج عليهم ، خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين يرون الخروج عليهم وإن كان عندهم معاصٍ وحصل منهم فسق ، فيقولون هذا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويقصدون به الخروج على ولاة أمور المسلمين » ^(٢) .

(١) انظر : **« شرح العقيدة الطحاوية »** للراجحي (١/ ٢٧٩) .

(٢) انظر : **« التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية »** (ص ١٧٠) .

وللشيخ أيضاً كلاماً ممتعاً في شرح مسائل الجاهلية لمن أراد أن يرجع إليه .

وختاماً..

أختم بما ختم به شيخنا - حفظه الله - في كتابه "التوضيحات".

أختم بكلمة لابن القيم رحمته الله ، قال :

" الهداية ليست دعوة ، بل الهداية هي العلم بالحق مع قصده وإيثاره على غيره ، فالمهتدي هو العامل بالحق المرید له ، وهي أعظم نعمة لله على العبد ، ولهذا أمرنا رسول الله ﷺ أن نسأله هداية الصراط المستقيم كل يوم وليلة في صلواتنا الخمس ، فإن العبد محتاج إلى معرفة الحق الذي يرضي الله في كل حركة ظاهرة وباطنة " (١).

وعن الزبير بن عري قال : " سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر ؟ فقال : رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله ، قال : قلت : أريت إن غُلبت ؟ قال : اجعل أرايت باليمن ، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله " (٢).

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

كتبه

ممدوح بن محمد بدير

(١) انظر : "مفتاح دار السعادة" (١/ ٨٣) دار الكتب العلمية .

(٢) البخاري (١٦١١) .

الفهرس

٣	مقدمة فضيلة الشيخ محمد بن عبده حفظه الله
١١	مقدمة المؤلف
١٩	الفصل الأول : تحرير لفظة : (إلا أن تكون معصية لله بواحاً)
	الفصل الثاني : تعارض هذا اللفظ : (إلا أن تروا معصية) مع بقية
٣١	أحاديث الصبر
٣٥	الفصل الثالث : أقوال الأئمة
٣٧	قول أبي بكر بن الطيب
٣٨	قول ابن بطل
٣٨	قول القرطبي
٣٩	قول النووي
٤٠	قول ابن عبد البر
٤١	قول ابن حجر
٤٤	قول ابن عبد الله بن أبي الفيض الكتاني
٤٥	قول الشوكاني
٤٥	قول فيصل بن عبد العزيز
٤٦	قول الشيخ محمد صديق خان
٤٦	قول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي
٤٧	قول الشيخ ابن باز

- ٥١ قول الشيخ الألباني.
- ٥٢ قول الشيخ ابن عثيمين.
- ٥٦ قول الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.
- ٥٨ قول الشيخ عبد المحسن العباد.
- ٦٠ قول الشيخ عبد العزيز الراجحي.
- ٦١ قول الشيخ الفوزان.
- ٦٢ الخاتمة.
- ٦٣ الفهرس.

